مَن كان له الخيارُ ، ما حالُها ؟ قال : هي من مال البائع ، يعتى ما لم يجب البيعُ ، أوْ كان المشترى قد قبضها لينظرَ إليها ، ويختبرَها ولم يجب البيع ، قيل له : فإذا وجَبَتْ للمبتاع ، وكان لأحدهما الخيارُ بعد وجوب البيع ، ثم هلكَتْ ما حالُها ؟ قال : هي من مال المبتاع إذ لم يَخْتَرِ الذي له فيها الخيارُ ، ومعلوم أن السّلعة إذا كانت هكذا فهي ملك للمشترى ، فإذا هلكت فهي من ماله .

(١٠٩) وعنه (ع) أنَّه قال : مشترى الحَيَوَانِ كلَّهِ بالخيار ، فيه ثَلاثَةُ أَيَّام اشترط ، أو لم يشتَرِطُ (٢) .

(١١٠) وعنه (ع) أنّه قال: مَنِ آشترى أَمَةً فَوطِثَها أَو قبَّلَها أَولَمَسَها أَو نظر منها إلى ما يَحرمُ على غيره ، فلا خيارَ له فيها وقد لزمنه (٣). وكذلك إن أحدث في شيء من الحيوانِ حدثًا ، قبل مدّة الخيارِ ، فقد لزمه ، أو إن عرضَ السّلعة للبيع .

(۱۱۱) وعنه أنه سُئل عن الرجُل يشترى السَّلعة ، ويشترطُ الخيار ، يعرضُها للبيع ، ثم يريد رَدِّها في مدَّة الخيار ، قال : إذا حَلَف بالله أنَّه ما عرضها ، وهو يضمر أخذَها ، رَدَّها .

(۱۱۲) وعنه أنّه قال في الرَّجل يبتاع النوب ، أو السلعة بالخيار ، فيعُظَى به الربح ، قال : إن رغب في ذلك فليوجب (١) البيع على نفسه ،

⁽۱) ه ، ی - يوجب .

⁽ ٧) حش ه — فإن هلك الحيوان في ١٦٪ أيام فهو من مال البايع ، من مختصر المصنف ، قال في الاختصار ؛ ولا خيار لبائمه يمني الحيوان بعد أن يفترقا ، فإن أحدث المشترى فيه حدثًا قبل ثلاثة أيام ، فقد لزبه ، حاشية .

ر ٣) حش ه ، س – عن مختصر المصنف : من اشترى جارية فنظرت إلى فرجه ، أو قبلته ، ولم يفعل شيئاً من ذلك ، ولا استدعاها، فهو على خياره إلخ .

⁽ ٤) س - فيوحب ،